والمقـام لحلفت بالله أنني لم أَرَ أحـدًا قط أعلم بـالحـديث من عبد الرحمن بن مهدي)[٢٩].

ومن علماء العلل الأفذاذ علي بن المديني المتوفى سنة (٢٣٤هـ) شيخ البخاري ، قال عنه أبو حاتم الرازي : (كان علي بن المديني علمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل)[٣٠]. وقد صنف علي بن المديني كتبًا زادت على الثلاثين كتابًا[٣١].

وللإمام أحمد بن حنبل باع طويل في معرفة الحديث والعلل ، وقد كتب عنه تلاميذه مئات الأجزاء . وأجوبته في العلل مبثوثة في كل كتاب ، ولا يدانيه أحد في كثرة الأحكام والأقوال في الرجال والعلل .

وللإمام محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح براعة خاصة وتعمق كبير في علم العلل ، حتى وصفه تلميذه الإمام مسلم بقوله : (أستاذ الأستاذِين ، وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث في علله)[٣٢].

---

(٢٩) تقدمة « المعرفة » لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ ص : ٢٥٣ .

(٣٠) و (٣١) معرفة علوم الحديث ـ ص : ٧١ وتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ ص : ٣١٩ ـ ٣٢٠ من هذه الكتب :

* علل المسند ، في ثلاثين جزءًا .
* العلل التي كتبها عنه إسماعيل القاضي .
* علل حديث ابن أبي عيينة ، في ثلاثة عشر جزءًا .
* الوهم والخطأ في خمسة أجزاء .
* من حدّث ثم رجع عنه .
* اختـلاف الحديث .
* العلل المتفرقة ، ثلاثون جزءًا .

(٣٢) معرفة علوم الحديث ـ ص : ١١٤ .

واشتهر الإمام أبو عيسى الترمذي بهذا الفن من فنون الحديث ، وهو أول من صنف الحديث على الأبواب المعللة ، ويعتبر كتابه « الجامع » كتابًا معللاً . وله كتابان في العلل : العلل الصغير ـ وهو ملحق بكتابه الجامع ـ والعلل الكبير[٣٣] .

ولا يتسع المجال لذكر علماء العلل والكتب المؤلفة في العلل ، ويمكن الرجوع إلى الكتب المتخصصة[٣٤] في هذا الشأن لمن أراد المزيد .

ونخلص من هذا كله إلى أن علم العلل نوع من النقد الموضوعي العميق الذي يحتاج إلى معرفة واسعة ، ويتناول أنواعًا من الفقه النقدي بعضها تاريخي ، وبعضها اجتماعي ، وبعضها نفسي ، وبعضها عقيدي ، وبعضها فقهي . ولقد صُنِّفت كتب عديدة في علل الحديث أشهرها كتاب « العلل الواردة في الأحاديث النبوية » لأبي الحسن الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ) . و «العلل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة (٣٢٧هـ) ، ومن أجود الكتب في هذا المضمار : « شرح علل الترمذي » لابن رجب الحنبلي[٣٥] المتوفى سنة (٧٩٥هـ) .

---

(٣٣) حققه السيد حمزة ذيب مصطفى ، وكان موضوع رسالته للحصول على الماجستير من جامعة أم القرى .

(٣٤) انظر في كتابنا العلل في الحديث ـ ص : ٢٧ ـ ٣٤ .

(٣٥) كان هذا الكتاب موضوع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها المؤلف لكلية أصول الدين بجامعة الأزهر عام ١٩٧٧ ، وقد نشرته دار المنار في الزرقاء ، الأردن . وطبع مرتين : الأولى بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي ، والثانية بتحقيق الدكتور نور الدين العتر .

نقـــد المـتـــن

شبهـــــة :

زعم المستشرقون وتلامذتهم والمتأثرون بهم أن علماء الحديث برعوا في نقد السند ومعرفة الرجال ، وكان التصحيح والتضعيف عندهم يدور مع السند . فإذا صح السند صح الحديث ، ولا عبرة بالمتن . وإن جرى نقد للمتن فهو قليل إذا ما قيس بنقد السند . وعلل بعضهم هذه الظاهرة المزعومة بما نسب إلى العقل العربي أو العقل السامي من وقوف عند الأشكال وعدم التعمق في فهم الموضوع . ولقد صَدَّق بعض المفكرين المسلمين هذه المقولة فَشَنَّ حملة على متون الأحاديث التي لم يقبلها عقله ، وكأنه يقوم بواجبٍ لم يستطع علماؤنا السابقون أن يؤدوه . وقد استغل آخرون هذه المقولة للنيل من السنة النبوية ومناهجها .

الــــرَدّ :

إن هذا الزعم باطل ، وتدحضه الأدلة الكثيرة التي نذكر منها :

١ ـ إن نقد المتن أمر مقرر في قواعد الحديث ، وقد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد ، ونجد هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة رضي الله عنهم ، فعائشة اعترضت على عدد من الروايات ؛ لا لضعف الرواة ، ولكن لأن هذه الروايات لم تنسجم مع المبادىء العامة والبدهيات الشرعية والعقلية . وقد صنف الزركشي كتابًا في استدراكات عائشة على الصحابة ، وجميع

هذه الاستدراكات نقد للمتن . وكذلك فعل عمر ومعاوية وغيرهما رضي الله عن الجميع .

٢ ـ إن نشأة المذاهب الفقهية والاختلافات بين هذه المذاهب مبني في معظمه على نقد المتن ؛ فالشافعي يختلف مع غيره في كثير من الأحيان لا في ثبوت النص وإنما في فهم النص ، بل إن أتباع المذهب الواحد تتباين أنظارهم تبعًا لفهمهم للمتن وتفسيره . والذين تمسكوا بظاهر النص ومنطوق المتن فئة واحدة هم الظاهرية .

٣ ـ وكذلك الحال في نشأة المذاهب السياسية والعقيدية الكلامية ؛ فمعظم الاختلاف مبني على فهم النصوص . ومتون الحديث تشكل قسمًا كبيرًا من هذه النصوص .

٤ ـ لقد نشأ علم كامل هو علم اختلاف الحديث ـ أو مختلف الحديث أو مشكل الحديث ـ وموضوع هذا العلم البحث في المتون ، ومن ذلك كتاب « اختلاف الحديث » للإمام الشافعي ، و « تهذيب الآثار » للطبري ، و « مختلف الحديث » لابن قتيبة .

٥ ـ لقد أولى علم العلل متن الحديث عناية خاصة ؛ حتى كان موضوع هذا العلم الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة . وكان العلماء يضعفون الحديث ـ أحيانًا ـ والسند صحيحٌ جيد ، ويقولون : منكر المتن ، شاذ ، مضطرب ، غريب[٣٦]، فيه ظلمة ، يقشعر منه

---

(٣٦) غرابة المتن غير غرابة الإسناد .

الجلد ، لا يطمئن له القلب ، وغير ذلك من العبارات الكثيرة .

٦ - إن الأحاديث الموضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند ، لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد ، بمعنى أنهم يركّبون الإسناد الجيد على المتن الموضوع أو يُلَقِّنون الثقة في مراحل اختلاطه فيروي الموضوعات بأسانيده الصحيحة ، وقد عمد بعض الكذابين إلى كتب شيوخهم الثقات فأدخلوا عليها أحاديث مكذوبة ، وكتبوها بين السطور ، إلى غير ذلك من الوسائل الخبيثة ، ولكن العلماء كشفوا هذا كله وسجلوه في كتب الموضوعات .

٧ - إن السند هو إحدى الدلالات على الصحة ، وليس هو الدليل الوحيد عليها .

٨ - إن النقد عند علماء الحديث يمكن أن نطلق عليه : (نقد المروي) بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سندًا أو متنًا ، والسند والمتن جميعًا عند الناقد جملة واحدة ؛ قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها ، فقد يخطىء في ذكر الاسم وقد يخطىء في عبارة التحمل - حدثنا ، أو أخبرنا - وقد يخطىء في الرفع أو الوقف أو الإرسال ، وقد يخطىء في عبارة المتن فيختصرها اختصارًا يخلّ بها ، أو ينقص منها ما حقُّه أن يكون فيها .

٩ - إن نظرة في الكتب الستة المتداولة تعطينا الدليل الأكيد على العناية بالمتون ونقدها ، فالبخاري يختار الرواية من بين مئات الروايات ، وقد ثبت بعد جمع الروايات أن اختياراته مدروسة وقائمة على

البحث والتتبع . وقد ظهر الاتجاه نحو نقد المتن على يد الإمام الترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

وأخيرًا ، إن معلوماتنا اليوم عن الحديث ونقده أضعاف معلومات الذين أثاروا الشبهات حول الحديث ، وذلك لاتساع المكتبة الحديثية ، وكثرة المطبوع منها ، واستخراج دفائنها ، وما كان يحظى بالقبول منذ خمسين عامًا أصبح غير مقبول اليوم .

التعريف بأشهر المحدثين ومناهجهم

لقد كانت حركة الحديث والمحدثين على درجة من التنامي والتنوع ، حتى ما يكاد اثنان منهم يتشابهان في منهج أو طريقة ، وكان التمايز ظاهراً في مناهجهم وأساليبهم ؛ ومن هنا كان التجديد سمة بارزة من سمات العصور الأولى ، فملامح التصنيف في القرن الثاني الهجري اختلفت تماماً عما كانت عليه في القرن الأول الهجري ، وكذلك الحال بين القرن الثاني والقرن الثالث الهجريين .

فقد غلب على حركة التصنيف في أوائل القرن الثاني الهجري التصنيف الموضوعي بحيث تُفرد أحاديث موضوعٍ واحد في مصنف ، كالسيرة ، أو الأحكام ، أو الأدب ، أو الزهد ، أو الفتن . وكان المصنف يثبت في مصنفه الأحاديث المتصلة المرفوعة للنبي ﷺ وغير المتصلة ، والآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين . ولم تكن هذه المصنفات تعرف المناهج المنضبطة بقواعد وشروط . وظهرت بوادر الكتب الجامعة مثل جامع مَعْمر بن راشد المتوفى سنة ١٥٤هـ والذي احتوى على موضوعات شتى وأبواب كثيرة ، دون نسق معين يربط بينها .

وقد بدأ التصنيف المنهجي بكتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس ،ثم توالى بعده فكانت الكتب الستة ومسند الإمام أحمد ومعاجم الطبراني وصحيحا ابن خزيمة وابن حبان .

وفيما يلي بيان لمناهج هذه الكتب وتعريف بمؤلفيها :

[١] الموطأ للإمام مالك بن أنس رحمه الله

التعـــريف بالإمام مالك :

أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ، يُنسب إلى ذي أصبح بن عوف ، وأمّه العالية بنت شريك الأزدية . ولد سنة ثلاث وتسعين من الهجرة . بدأ يطلب العلم صغيراً ، فأقبل على محمد بن مسلم بن شهاب الزهـري (ت ١٢٤) وربيعة بن أبي عبـد الرحمن (ت ١٣٦) ولازم نافعاً مولى ابن عمر رضي الله عنهما (ت ١٢٠هـ) وأكثر عنه ، وكان مالك يقول : [كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أبالي ألاّ أسمعه من أحد غيره] . ولقد كان لمالك حلقة في حياة نافع ، ولمّا يبلغ الثلاثين من عمره .

وأمّا زهد مالك وورعه وإنصافه وشجاعته في الحق فقد كثرت الشواهد عليها : [قال هارون الرشيد لمالك : يا أبا عبد الله : أريد أن أسمع منك الموطأ . فقال مالك : نعم ، يا أمير المؤمنين . فقال لمالك : متى ؟ قال مالك : غداً . فجلس هارون الرشيد ينتظره ، وجلس مالك في بيته ينتظره ، فلما أبطأ عليه أرسل إليه هارون فدعاه ، فقال له : يا أبا عبد الله ، ما زلت أنتظرك منذ اليوم ، فقال مالك : وأنا أيضاً يا أمير المؤمنين لم أزل أنتظرك منذ اليوم ، إن العلم يؤتى ولا يأتي ، وإن ابن عمك ﷺ هو الذي جاء بالعلم ، فإن رفعتموه ارتفع وإن وضعتموه اتضع][١].

(١) كشف المغطّى في فضل الموطا ـ ص : ٤٩ .

تميز الإمام مالك بإتقانه وتوقّيه في الرواية وعنايته بكتابه ، فهذا الشافعي ـ رحمه الله ـ تلميذ مالك يقول : (ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صواباً من موطأ مالك بن أنس)[٢] . وقال : (وإذا ذكر الأثر فمالك النجم ، وإذا جاءك الحديث من ناحية الكوفيين فلم تجد له أصلاً عند المدينيين فاضرب به عرض الحائط ، ولا تلتفت إليه)[٣] .

الموطـــأ ومنهجــــــه :

عبّ الإمام مالك من علم أهل المدينة والوافدين عليها ، وتمرس في معرفة تلك البيئة العلمية التي كان الحديث مادَّتها الرئيسة ، وكانت السنة حياتهم اليومية المعاشة . وكان قد ظهر في المدينة عدد من العلماء النابهين المجتهدين الأفذاذ ، منهم فقهاء المدينة السبعة الذين لم يجتمع مثلهم في بلد من بلدان العالم الإسلامي . وكان لهؤلاء أثرهم البالغ في إشاعة العلم وإظهاره ، فجاء مالك يقطف الثمرة ، ويعرف كيف يحتفظ بها ، ويصنفها ، وييسر الفائدة منها ، فصنف كتاب الموطأ ، وهو كتاب في الحديث يهتم بالأحكام الشرعية ، وقد تميز هذا الكتاب بأنه كتاب منهجي ذو طريقة واضحة محددة التزمها مالك ، وحافظ عليها في الكتاب كله :

١ ـ فقد التزم بذكر الثقات من الرجال ، حتى كان ذكر الرجل في الموطأ حكماً عليه بالتوثيق . قال ابن معين : كل من روى عنه مالك فهو ثقة ، إلاّ عبد الكريم أبا أمية[٤] .

---

(٢) و (٣) كشف المغطى (ص : ٥٢) .
(٤) أوجز المسالك ١/٢٦ .

وكان الإمام مالك ينتقي رجاله ، ويميز بين الصالح الورع الحافظ والصالح الورع غير الحافظ ، وقد ترك الكثير من رجال الحديث المأمونين لما رأى من قلة بصرهم في الحديث . وكان يعتد بالأسانيد المدنية الراسخة ، فقد قال الرشيد لمالك : (لم لا نرى في كتابك ذكراً لعلي وابن عباس ؟ فقال : لم يكونا ببلدي ، ولم ألق رجالهما)[٥] قال الزرقاني : فكأنه أراد ذكراً كثيراً ، وإلاّ ففي الموطأ أحاديث عنهما . قال الكاندهلوي : والأوجه عندي أنه ذكر رواياتهما بعد ذلك ، فإنه ـ رضي الله عنه ـ كان ينقيه ويختبره عاماً فعاماً ؛ ولذا ترى الاختلاف في النسخ من الزيادة والنقص[٦] .

٢ ـ التزم الإمام مالك بذكر الحديث الصحيح وفق مذهبه واجتهاده ، ففي الكتاب الأحاديث المتصلة التي حملت أعلى شروط الصحة ، وهذه لا جدال في صحتها ، والعلماء على قبولها والأخذ بها ، وقد دخلت في كتب السنة الصحيحة ، وهي ستمائة حديث . وفيه أحاديث لم يتصل سندها بل هي بلاغات أو مرسلات كان الإمام مالك يقول فيها : « بلغني أن ابن عمر أو أن عمر أو أن أبا هريرة قال » ويُغفل ذكر السند إلى من ذكر بلاغه عنه ، أو كان يذكر السند حتى إذا وصل إلى التابعي رفع الحديث إلى النبي ﷺ ـ وهو المرسل ـ ومذهب مالك تصحيح هذه البلاغات والمرسلات ، لقربها من عصر النبوة ، ولتميز رواتها بالأمانة والعدالة والثقة ، ولكن العلماء لم يقبلوا هذه البلاغات والمرسلات على

---

(٥) تنوير الحوالك ١/٧ .
(٦) أوجز المسالك إلى موطأ مالك ١/٣١ .

إطلاقها ، وذهبوا يلتمسون لها طرقاً متصلة فتبين لهم أن الإمام مالكاً لم ينشط في ذكر هذه الحلقات ، وهي موجودة ومن يبحث عنها يجدها . وهذا ما فعله ابن عبد البر في كتابه «التمهيد» الذي وصل فيه روايات الموطأ .

مثـــال : عن مالك ، أنه بلغه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : (من لم يجد ثوبين فليصلِّ في ثوب واحدٍ ، ملتحفًا به ، فإن كان الثوب قصيراً فليتّزر به)[٧] هذا الحديث رواه مالك بلاغاً ، فأسقط السند بينه وبين جابر ، وقد روي متصلاً عند غيره :

فأخرجه البخاري في صحيحه قال : حدثنا يحيى بن صالح قال : حدثنا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث قال : (سألنا جابر بن عبد الله عن الصلاة في الثوب الواحد . فقال : خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره فجئت ليلة لبعض أمري فوجدته يصلي ، وعليّ ثوب واحد ، فاشتملت به ، وصليت إلى جانبه فلما انصرف قال : ما السُّرى يا جابر ؟ فأخبرته بحاجتي . فلما فرغت ، قال : ما هذا الاشتمال الذي رأيت ؟ قلت : كان ثوب ـ يعني ضاق ـ قال : فإن كان واسعاً فالتحف به ، وإن كان ضيقاً فاتّزر به)[٨] .

هذا المثل يكشف عن جانب من جوانب منهج الإمام مالك الذي يحتج بالبلاغ والمرسل لما يعلم من ثبوتهما عنده وعند غيره . والبلاغات

---

(٧) الموطأ ١/١٤١ .
(٨) أخرجه البخاري في الصحيح ١/٤٧٢ بهامش فتح الباري .

والمرسلات التي بقيت في دائرة الضعيف قليلة ، وقد بلغ عدد البلاغات والمرسلات في الموطأ مائتين واثنين وعشرين حديثاً .

يقول السيوطي : (ما فيه من المراسيل - مع كونها حجة عنده بلا شرط ، وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل - فهي أيضاً حجة عندنا ، لأن المرسل عندنا حجة إذا اعتضد ، وما من مرسل في الموطأ إلاّ وله عاضد أو عواضد كما سأبين ذلك في هذا الشرح . فالصواب إطلاق أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء ، وقد صنف ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) كتابًا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل ، قال : وجميع ما فيه من قوله : بلغني ، ومن قوله : عن الثقة عنده مما لم يسنده واحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك ، إلا أربعة لا تعرف)[٩] ثم ذكرها .

٣ - لم يقتصر كتاب الموطأ على الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ سواءً كانت متصلة أو منقطعة ، بل احتوى على طائفة من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ، فبلغت الموقوفات ستمائة وثلاثة عشر ، وأقوال التابعين مائتين وخمسة وثمانين ، وكانت أقوال التابعين وأهل المدينة هدفاً مقصوداً عند مالك في الموطأ ، ويذكر أن (أول من عملَ كتاباً في المدينة على معنى الموطأ عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ، وعمل ذلك كلاماً بغير حديث فأتى به مالكاً فنظر فيه فقال : ما أحسن ما عمل ، ولو كنت أنا الذي عملت ابتدأت بالآثار ، ثم

---

(٩) تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك للسيوطي ١/٨ ، وانظر أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك / المقدمة - ص : ٤٤ .

شددت ذلك بالكلام ، ثم إن مالكاً عزم على تصنيف الموطأ فصنفه)[١٠]

وفيما يلي نموذج كامل من كتاب الموطأ :

مثـــال :

باب القضاء باليمين مع الشاهد

(قال مالك : عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد . وعن مالك ، عن أبي الزناد ، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ، وهو عامل على الكوفة : أن اقض باليمين مع الشاهد .

وعن مالك أنّه بلغه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار سئلا : هل يُقضى باليمين مع الشاهد ؟ فقالا : نعم .

قال مالك : مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد . يحلف صاحب الحق مع شاهده . ويستحق حقه ، فإن أبىٰ أن يحلف أُحلف المطلوب ، فإن حلف سقط عنه ذلك الحق ، وإن أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه .

قال مالك : إنما يكون ذلك في الأموال خاصة . ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا طلاق ، ولا في عتاقة ولا سرقة ، ولا في فرية . فإن قال قائل : فإن العتاقة من الأموال ، فقد أخطأ ؛ ليس ذلك على ما قال . ولو كان ذلك على ما قال لحلف العبد مع شاهده ـ إذا جاء بشاهدٍ ـ أن سيده أعتقه ، وأن العبد إذا جاء بشاهد على مال من الأموال ادّعاه حلف مع شاهده واستحق حقه كما يحلف الحر .

---

(١٠) تنوير الحوالك ١/٧٠ .

قال مالك : فالسنة عندنا أن العبد إذا جاء بشاهد على عتاقته استُحلِف سيده ما أعتقه وبطل ذلك عنه . قال مالك : وكذلك السنة عندنا أيضاً في الطلاق ، إذا جاءت المرأة بشاهد أن زوجها طلقها أُحلف زوجها ما طلقها ، فإذا حلف لم يقع عليه الطلاق)[١١] .

ففي هذا المثال نرى الإمام مالكاً يمزج بين الحديث عن النبي ﷺ والأثر عن الصحابة والتابعين ، ويذكر أقوال علماء أهل المدينة ، ويذكر السنة العملية التي يسير عليها أهل المدينة ، كما في قوله : مضت السنة في القضاء باليمين والشاهد الواحد . وفي قوله : وكذلك السنة عندنا أيضاً في الطلاق .

قال الشيخ ولي الله الدهلوي في كلامٍ له عن منهج الإمام مالك : (جعل بناء مذهبه على الروايات المرفوعة إلى النبي ﷺ موصولةً كانت أو مرسلة ، وبعدها على قضايا عمر ثم على فتاوى ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ وبعد ذلك على أقوال فقهاء المدينة كابن المسيب وعروة وقاسم وسالم وسليمان بن يسار وأبي سلمة وأبي بكر بن عمرو بن حزم وعمر بن عبد العزيز وغيرهم) . وقال أيضًا : (إن الإمام يعبر عن أقوال الفقهاء السبعة وفقهاء المدينة بقوله : السنة عندنا كذا وكذا . قال الإمام الشافعي : وهذا ليس بإجماع ، بل هو مختار الإمام مالك ـ رضي الله عنه ـ ومشايخه)[١٢] .

---

(١١) الموطأ ٢/٧٢١ ـ ٧٢٢ .

(١٢) عارضة الأحوذي ١/٥ .

٤ ــ إن كتاب الموطأ يمزج بين الحديث وفقه الحديث . ونرى الإمام مالكًا يستنبط ويفرّع ، وينقل القارىء إلى بيئة السنة والحديث . وهذه ميزة ينفرد بها الموطأ بين كتب السنة الأخرى ، إذ أن كتب السنة الأخرى تتضمن مجموعات من النصوص الحديثية المجردة عن الزمان والمكان ، بينما يحافظ الموطأ على هذه العلاقات وينقل طالب العلم إلى معايشة السنة النبوية فيقف على دلالاتها . وبشكل موجز يمكننا القول : إن الموطأ هو كتاب البيئة الحديثية أكثر مما هو كتاب المعرفة الحديثية ، أو هو كتاب الثقافة الحديثية ؛ لأن الثقافة لا تقتصر على المعارف بل تحتوي على عناصر نفسية وبيئية ، وتتناول تفاعل الناس مع هذه المعارف عن طريق المواقف وأنماط السلوك .

٥ ــ كتاب الموطأ هو أول كتاب منهجي ، فلا غرابة أن نجد هذا الثناء الكبير على هذا المصنف حتى قال القاضي أبو بكر بن العربي في مقدمة « عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي » :

(اعلموا ـ أنار الله أفئدتكم ـ أن كتاب الجعفي ـ البخاري ـ هو الأصل الثاني في هذا الباب والموطأ هو الأول واللباب)[١٢] .

(١٣) أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك ١/٣٤ .

[٢] التعريف بالإمام البخاري وبمنهجه في كتاب الجامع

الإمــام البخــاري : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزبه الجعفي مولاهم ، البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) أول سماعه للحديث سنة خمس ومائتين ، وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي ، ونشأ يتيمًا ، وظهر نبوغه المبكر . قال أبو جعفر محمد بن حاتم وَرَّاق البخاري : قلت لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري : كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث ؟ قال : أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتّاب . قال : وكم أتى عليك إذ ذاك ؟ قال : عشر سنين أو أقل . ثم خرجت من الكتّاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس : سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم ، فقلت له : يا أبا فلان : إنّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم ، فانتهرني . فقلت له : ارجع إلى الأصل إن كان عندك . فدخل ونظر فيه ثم خرج وقال لي : كيف هو يا غلام ؟ قلت هو الزبير بن عدي عن إبراهيم . فأخذ القلم مني ، وأحكم كتابه ، فقال : صدقت . فقال له بعض أصحابه : ابن كم كنت إذ رددت عليه ؟ فقال: ابن إحدى عشرة .

خرج محمد بن إسماعيل مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة ، فرجع أخوه وأمه وتخلف هو في طلب الحديث ؛ وكان ذلك في السادسة عشرة من عمره . وما إن طعن في الثامنة عشرة حتى بدأ يصنف قضايا الصحابة

والتابعين وأقاويلهم . وصنف كتاب التاريخ عند قبر النبي ﷺ في الليالي المقمرة ، وقال عن نفسه : قلّ اسم في « التاريخ » إلا وله عندي قصة . إلا أني كرهت تطويل الكتاب .

رحل البخاري في طلب الحديث إلى أكثر محدثي الأمصار ، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق والحجاز والشام ومصر ، وقدم بغداد وشهد له أهلها بتفرده في علم الرواية والدراية .

وألف كتاب الجامع الصحيح ، وقد مكث في تأليفه ست عشرة سنة ، وخرجه من بين ستمائة ألف حديث . وكان يقول : جعلته حجة بيني وبين الله عز وجل .

صحيح البخـــاري :

يمتاز كتاب البخاري الجامع الصحيح بمنهجه المتفرد المدهش في إتقانه . ومنذ عصر البخاري إلى زماننا لم يؤلف مثل هذا الكتاب في بابه وموضوعه . وهو كما قال البخاري : «جعلته حجة بيني وبين الله عز وجل» ولبيان مزايا هذا الكتاب المنهجية نفصل القول بما يلي :

١ ـ دخل البخاري إلى أحاديث الجامع بعد رحلة طويلة مع « التاريخ » ، فقد ترجم في كتاب « التاريخ الكبير » لما يقارب الأربعة عشر ألف راوٍ من رواة الحديث . ومن خلال هذه التراجم التي تناولت جميع العصور وقف البخاري على مسارات الرواية وطرقها ، وتعرف على مراتبها ومنازلها من الصحة ، والرجال الذين اختار الرواية لهم يغلب عليهم أنهم من الطبقة الأولى من الرواة ؛ إذ أن كل راوٍ من الرواة حوله

تلاميذ يتفاوتون في درجاتهم من العدالة والضبط وطول الصحبة ؛ فأعلاهم رتبة من اشتهر بعدالته وضبطه ، وطالت صحبته لشيخه ، ثم يليه من اشتهر بعدالته وضبطه وقصرت صحبته ، ثم يليه من طالت صحبته ونقص ضبطه ، ثم يليه من قصرت صحبته ونقص ضبطه ، ويليه من كان فيه نوع جرح . ولقد حرص البخاري أن يعتمد رجال الطبقة الأولى عند كل راوٍ من الرواة . وإن نظرة في رجال البخاري تكشف عن تقدم هؤلاء الرجال في المنزلة والحفظ والعدالة وطول الصحبة والممارسة لأحاديث شيوخهم .

٢ ـ جعل الإمام البخاري كتابه كتابًا جامعًا نوّع في موضوعاته وفَصَّل ، حتى جاء الكتاب أجمع كتاب من كتب السنة ، فلم يؤلف كتاب مثله لا قبله ولا بعده ، وقد ضم بين دفّتيه واحدًا وتسعين كتابًا على نسقٍ فريد ، وترتيب محكم ، ومنطق في التأليف المتكامل ، فقد بدأ كتابه ببدء الوحي ـ إشعارًا بأن الوحي هو أساس هذا الدين ـ ثم الإيمان ثم العلم ثم الوضوء .

لقد كان الجامع الصحيح أول كتاب يجمع الأحكام والسير والرقاق والزهد والأدب والعقائد والفتن والتفسير ، وغير ذلك كثير . ثم سلك المحدثون مسلكه وساروا على منهجه من بعده .

٣ ـ خصص الإمام البخاري كتابه لطائفة من الحديث الصحيح المجرد . واستجاب لطلب شيخه إسحق بن إبراهيم بن راهويه الذي اقترح على تلاميذه ـ وكان البخاري أحدهم ـ أن يفردوا الحديث الصحيح الذي تتوافر فيه شروط الصحة في مصنف ، فكان البخاري صاحب هذا

العمل ، فشرع فيه حتى أنجزه . وكان المحدثون قبل البخاري يجمعون بين الصحيح وغيره ، ولا يتحرون الحديث الصحيح في كتبهم ، بل تجد عندهم المتصل وغيره من المرسل والمنقطع ؛ فالإمام مالك لم يخصص كتابه للأحاديث التي تتوافر فيها الصحة ابتداءً ، بل احتوى كتابه على البلاغات والمرسلات ـ وفي صحتها جدل عند العلماء حتى يتبين اتصالها ـ والإمام البخاري هو أول من سمى كتابه الجامع الصحيح .

٤ ـ اختار الإمام البخاري أحاديث كتابه الأربعة آلاف ـ غير المكررة ـ من بين ستمائة ألف حديث . بل إن أحاديث البخاري إذا سلمت من التجزئة والتفريق لا تزيد على ألفين وستمائة حديث وحديثين[١٤] حيث إنه يفرق الحديث الواحد على عدة أبواب ، ويذكر في كل باب ما يناسبه من الحديث .

٥ ـ يذكر البخاري الحديث الواحد بأسانيد متعددة ، حيث ينوع في ذكر شيوخه فيزداد السند قوة ، أو يتخلص بهذا التنويع من إشكالٍ كبيان الأسماء والكنى التي يلتبس أمرها ، أو للكشف عن السماع إذا كان السند يحتمل السماع أو عدم السماع ، أو لإزالة الشبهة في ضعف الراوي بذكر طرق تؤكد أن البخاري لم يعتمد على هذا الراوي ، فقد روى البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس ، وإسماعيل معروف بشيء من الضعف ، ولكن البخاري روى عن إسماعيل ما صح من حديثه ، وقد عرض إسماعيل حديثه على البخاري فميَّز له صحيح حديثه من ضعيفه ؛

(١٤) هدي الساري لابن حجر ـ ص : ٤٧٨ .

فعندما يروي البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس فإنه يذكر الحديث من طرق أخرى قوية .

٦ ـ يمتاز كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري ـ علاوة على منهجيته في تخير الرجال والأسانيد ـ بتلك الطريقة العجيبة في تنظيم الموضوع الواحد ، والتقديم لكل حديث أو باب بمقدمة تشرحه وتوضحه بإيجاز وهذه المقدمات يطلق عليها «التراجم» وقد اهتم العلماء بتراجم البخاري وقالوا : فقه البخاري في تراجمه . ولنستعرض ترجمة من التراجم لنتبين أي جهد بذله البخاري في استخراجها من عشرات النصوص بين آية قرآنية وحديث نبوي وفريدة لغوية .

قال البخاري رحمه الله في ترجمة كتاب الإيمان : باب قول النبي ﷺ «بني الإسلام على خمس» وهو قول وعمل ، ويزيد وينقص . قال الله تعالى : ﴿ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم﴾ ﴿وزدناهم هدى﴾ ﴿ويزيدُ الله الذين اهتدوا هدًى﴾ ﴿والذين اهتدوا زادهم هدًى وآتاهم تقواهم﴾ ﴿ويزدادَ الذين آمنوا إيمانًا﴾ . وقوله : ﴿أيكم زادته هذه إيمانًا فأمّا الذين آمنوا فزادتهم إيمانًا﴾ وقوله جل ذِكْرُه : ﴿فاخشوهم فزادهم إيمانًا﴾ وقوله تعالى : ﴿وما زادهم إلا إيمانًا وتسليمًا﴾ والحب في الله والبغض في الله من الإيمان . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عديٍّ بن عدي : إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودًا وسننًا ، فإن أعش فسأبينها لكم ، وإن أمُت فما أنا على صحبتكم بحريص . وقال إبراهيم : ﴿ولكن ليطمئن قلبي﴾ وقال معاذ : اجلس بنا نؤمنْ ساعةً . وقال ابن مسعود : اليقين الإيمان كله . وقال ابن عمر : لا يبلغ العبدُ حقيقة التقوى حتى يدع

ما حاك في الصدر . وقال مجاهد : ﴿شرع لكم من الدين﴾ أوصيناك يا محمد وإياه دينًا واحدًا . وقال ابن عباس : شرعةً ومنهاجًا : سبيلاً وسنة .

بهذه المقدمة افتتح البخاري كتاب الإيمان الذي احتوى على اثنين وأربعين بابًا اشتملت على واحد وثمانين حديثًا ، فكانت المقدمة معبرة عن جميع هذه الأبواب .

والبخاري ليس راوية حديث فحسب ، ولا رجل دراية في الأسانيد فقط ، ولكنه جمع فيما جمع فهمًا لعقائد معاصريه حتى كانت أبواب الإيمان القول الفصل في نصرة أهل السنة والجماعة ، ودحر خصومهم ؛ فنجده في أول مقدمته يحمل حملةً عنيفة على المرجئة ، وهم الذين كانوا يقولون : إن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وإنه لا تنفع مع الإيمان طاعة ، ولا تضر معه معصية ـ وهي دعوى بعض المسلمين المعاصرين الذين يقفون عند حد قولهم « لا إله إلا الله » مع ادعاء كمال الإيمان ونقاء السريرة وانتظارهم للدرجات العالية عند الله تبارك وتعالى ـ وهي ممارسة منحرفة لتصور منحرف ، إذ أنها تسلب فاعلية الإيمان وتفصل بين النظرية والتطبيق ، ومن أجل هدم هذا المفهوم الخطير بدأ بقوله [الإيمان قول وعمل] وهذه العبارة خلاصة موجزة لعدد من أبواب كتاب الإيمان ويدخل فيها : إطعام الطعام من الإيمان ، من الإيمان الفرار من الفتن ، الحياء من الإيمان ، إفشاء السلام من الإسلام ، قيام ليلة القدر من الإيمان ، الصلاة من الإيمان ، الزكاة من الإسلام ، أداء الخمس من الإيمان ، وغير ذلك من الأبواب التي نلاحظ فيها مقصود البخاري في إبراز صورة إيمانية حركية عملية اجتماعية تكاملية .

والجدير بالذكر أن البخاري يرد على الخصم دون أن يذكره بالاسم ، لأنه عفّ اللسان من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه يناقش جوهر الفكرة مفصولة عن الزمان والأشخاص ، وذلك كي يبقى العَرض صالحًا للرد على كل من يحمل فكرًا مشابهًا .

ومن خلال هذه الترجمة نجد أن الصورة المتكاملة واضحة في ذهن البخاري ، ولذلك فقد اختار من بين إحدى وثمانين صورة من صور الإيمان صورة واحدة اعتبرها واسطة عقد الإيمان ومن أكبر الدلائل عليه فقال : « والحب في الله والبغض في الله من الإيمان » وهذه الصورة تتجاوز السلوك الفردي وممارسة الشعائر التي قد تُمارس من غير وعي للأهداف ، إلى ممارسة الفكرة الإسلامية مع مستلزماتها من الولاء والتجمع على رابطة العقيدة واعتبار هذه الرابطة فيصلاً بين الإيمان وغيره ، ولا يصل المسلم إلى هذه الرتبة إلا مروراً بخصال الإيمان وشعبه .

ثم انتقل إلى قول عمر بن عبد العزيز الذي اعتبر خصال الإيمان وشعبه عماد سياسته الراشدة . ويبدو أنه كان بذهن هذا الخليفة أن يضع خصال الإيمان على شكل سُلَّم أو وصف لعناصر التكوين الإسلامي النموذج ، وكأَنَّ البخاري عمل في كتابه على تفصيل هذا السُلَّم وإبراز هذه العناصر استجابةً لأمْنِية الخليفة الراشد ـ رضي الله عنه ـ .

إن جمع خصال الإيمان المبثوثة في أحاديث النبي ﷺ هي المقدمة الأولى للصياغة البشرية الإيمانية ، واستدلال البخاري بقول عمر يستفاد منه أن العلم والحكم لا بد أن يتفقا على رسم هذه السياسة وتنفيذها ، وذلك إذا أريد للمجتمع أن يكون مجتمعًا مسلمًا بمعنى الكلمة .

أنموذج من حديث الإمام البخاري

باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ـ كتاب مواقيت الصلاة :

٥٥٧ ـ حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال : حدثني إبراهيم عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله عن أبيه ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :

إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، أوتي أهل التوراة التوراة ، فعملوا بها حتى إذا انتصف النهار عجزوا ، فأعطوا قيراطًا قيراطًا ، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس ، فأعطينا قيراطين قيراطين ، فقال أهل الكتابين : أي ربَّنا ، أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين ، وأعطيتنا قيراطًا قيراطًا ، ونحن كنا أكثر عملاً . قال : قال الله عز وجل : هل ظلمتكم من أجركم من شيء ؟ قالوا : لا ، قال : فهو فضلي أوتيه من أشاء .

باب الإجارة إلى نصف النهار ـ من كتاب الإجارة :

٢٢٦٨ ـ حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ قال : مثلكم ومَثَلُ أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراء فقال : من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ؟ فعملت اليهود . ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ؟ فعملت النصارى . ثم قال : من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين ؟ فأنتم هم .